

Distr.: General
3 December 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٠ (ز) من جدول الأعمال المؤقت

التنمية المستدامة: تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بول لوسوكو إفامي إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

أولاً - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/65/436). وأُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ز) في الجلستين ٢٩ و ٣٣، المعقودتين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/65/SR.29 و 33).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/65/L.43 و A/C.2/65/L.71

٢ - في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل اليمن، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة" (A/C.2/65/L.43)، هذا نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ١٠ أجزاء، تحت الرمز A/65/436 و Add.1-9.



”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٢٠٠/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وغيرها من القرارات السابقة المتعلقة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

”وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ التنفيذية“)،

”وإذ تعيد تأكيد ما للدول من حق سيادي على مواردها البيولوجية،

”وإذ تعيد أيضا تأكيد التزام الدول الأعضاء بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول أعمال البيئة العالمي، والتي تشجع على التنفيذ المتناسك للأبعاد البيئية للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي تنهض بدور النصير الرسمي للبيئة العالمية، على النحو الوارد في إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ١٩٩٧،

”وإذ تكرر التأكيد على أن بناء قدرات البلدان النامية وتقديم الدعم التكنولوجي لها في الميادين المتصلة بالبيئة عنصرا مهما في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

”وإذ تشير إلى خطة بآلي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في البلدان النامية، وإذ تسلم بالحاجة إلى التعجيل بتنفيذها بوسائل منها توفير موارد إضافية لذلك الغرض،

”وإذ تلاحظ مع التقدير التقدم المحرز أثناء الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق، المعقودة في ستوكهولم، السويد، في عام ٢٠١٠، وإذ تشجع على بذل مزيد من الجهود من أجل اختتام المفاوضات بنجاح،

”وإذ تسلم بالحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة الأولوية السياسية الممنوحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وازدياد الحاجة إلى تأمين تمويل مستدام وكاف وميسور ويمكن التنبؤ به لمعالجة المسائل المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات،

”١ - **تخطيط علما** بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة وبالمقررات الواردة فيه؛

”٢ - **ترحب** بإعلان نوسا دوا الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ بوصفه يمثل إسهاما في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢، وتدعو إلى مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة نشطة وفعالة في العملية التحضيرية للمؤتمر؛

”٣ - **تسلم** بأن التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، يسهم في زيادة تماسك وفعالية الإدارة البيئية الدولية، وفي هذا السياق، تدعو الدول الأعضاء إلى التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة؛

”٤ - **تدعو** إلى تعزيز ودعم قاعدة الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته بكفاءة وعلى نحو فعال، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات البيئية الثلاث جميعها التي اعتمدت في ريو دي جانيرو؛

”٥ - **تشجع** برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على تعزيز التعاون والتنسيق بشأن المسائل المتصلة بالاتفاقيات الكيميائية الثلاث، ودعم الحكومات فيما تبذله من جهود لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتقيد بها وإنفاذها، وترحب في هذا الصدد، بنتائج الاجتماعات الاستثنائية المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتterdam وستوكهولم التي عقدت في بالي، إندونيسيا، في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وترحب بالعملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، وتؤيد بذل مزيد من الجهود عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواصلة هذه المناقشات؛

٦ - **تلاحظ** الترتيبات الإدارية المنقحة المتخذة بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموقعة في ناغويا، اليابان، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتدعو المدير التنفيذي للبرنامج إلى تزويد أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بالخدمات والتسهيلات على غرار تلك المقدمة من الأمم المتحدة إلى الاتفاقيتين البيئيتين الأخريين اللتين اعتمدتا في ريو دي جانيرو، وبصفة خاصة بشأن المسائل المتصلة بتكاليف دعم البرامج؛

٧ - **تؤكد أهمية** تنفيذ النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بوسائل منها، على وجه الخصوص، برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي، وترحب بالتقدم المحرز خلال الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك ملزم قانوناً على الصعيد العالمي بشأن الزئبق؛

٨ - **تعترف** بالدور الهام الذي تضطلع به المراكز الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات الدولية، وفي مجال نقل التكنولوجيا، وتشدد في هذا الصدد، على ضرورة إنشاء آلية للتمويل المستدام لتلك المراكز من أجل تشجيع التنفيذ الفعال للالتزامات الواردة في الاتفاقيات الكيميائية في البلدان النامية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

٩ - **تذكر** بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة د-١١/٩ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، الذي أحاط المجلس بموجبه علماً بمجموعة الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية التي حددها فريق الوزراء الاستشاري أو الممثلون الرفيعو المستوى، ودعا رئيس مجلس الإدارة إلى إحالة مجموعة الخيارات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين كمدخل في العملية المستمرة لتحسين الإدارة البيئية الدولية، وقرر أن يقدم الفريق تقريره النهائي إلى المجلس في الوقت المناسب لتقديم المجلس مساهمته في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

١٠ - **تشجع** برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي على تعزيز ودعم الجهود التآزرية والتعاونية التي تهدف إلى التعجيل بالوفاء بأهدافها وغاياتها وبرامج عملها ذات الصلة ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر؛

١١ - **تؤكد** ضرورة مواصلة النهوض بخطة بآلي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وتنفيذها تنفيذاً تاماً من أجل تحقيق أهدافها في مجال بناء

القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية والوكالات المتخصصة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى النظر في مراعاة تعميم خطة بالي الاستراتيجية في أنشطتها العامة، وتهيب بالحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الذين بوسعهم توفير التمويل والمساعدة التقنية اللازمين القيام بذلك من أجل مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية وتنفيذها تنفيذًا تامًا؛

”١٢ - **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يوثق عرى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية المعنية ومع مبادرات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب من أجل وضع أنشطة مشتركة وبذل جهود متضافرة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً لبناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي في إطار خطة بالي الاستراتيجية، وتحيط علماً بدعوة جميع المنظمات الأخرى ذات الصلة إلى مراعاة تعميم خطة بالي الاستراتيجية في أنشطتها العامة؛

”١٣ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل هو عنصر مكمل له، كما أنه عنصر قيم وجوهري في التعاون الدولي في تنفيذ برامج بناء القدرات والدعم التقني التي تهدف إلى تحقيق الأهداف البيئية الوطنية والدولية؛

”١٤ - **تدعو** برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تقديم أفكار ومقترحات تعكس خبراته والدروس التي استفادها كمساهمة منه في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢؛

”١٥ - **تكرر التأكيد** على استمرار الحاجة لأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بإجراء تقييمات بيئية عالمية مستوفاة وشاملة وموثوقة علمياً ووثيقة الصلة بالسياسات، وذلك من أجل دعم عمليات صنع القرار على جميع الصُّعد، وتلاحظ في هذا الصدد أن التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية وموجزه ذي الصلة الموجه إلى مقرري السياسات يجري إعدادهما حالياً؛

”١٦ - **تؤكد** ضرورة مواصلة توطيد التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تعزيز التنمية المستدامة وتوطيد التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وترحب باستمرار المشاركة النشطة للبرنامج في مجموعة الأمم المتحدة وفريق إدارة التنمية؛

١٧ - تعرب عن قلقها إزاء فقدان التدريجي للقدرات والمرونة والموارد البشرية والمالية للمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتكرر التأكيد بقوة على ضرورة دعم دور هذه المكاتب في مساعدة البلدان على مراعاة تعميم أولوياتها البيئية والحفاظ على الوجود الاستراتيجي للبرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج في تحويل التركيز من تنفيذ النواتج إلى تحقيق النتائج في حدود ميزانيته وبرنامج عمله؛

١٨ - تحيط علماً بتعاون فريق إدارة البيئة، بوسائل من بينها العمل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية، في تعزيز أمور من بينها التعاون في برمجة الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية لأمانتي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، ولا سيما في أفريقيا، واتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠؛

١٩ - تأخذ في اعتبارها المقرر الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في دورته العاشرة، الذي أوصى فيه مؤتمر الأطراف بإنشاء منتدى حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتطلب، في هذا الصدد، أن يقوم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دون المساس بالترتيبات المؤسسية النهائية للمنتدى، وبالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد اجتماع عام لتوفير مشاركة كاملة وفعالة لجميع الدول الأعضاء، وبخاصة لممثلي البلدان النامية، للنظر في وضع طرائق وترتيبات لتفعيل المنتدى تفعيلاً تاماً في أقرب فرصة ممكنة؛

٢٠ - تكرر التأكيد على ضرورة تحسين مستوى الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من تعزيز تنفيذ استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وزيادة قدرتها في مجال البحث العلمي؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير مرحلية بشأن تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، تبين بوضوح الأنشطة الجارية والنتائج المحققة، بما في ذلك الميزانيات المخصصة، التي تقع ضمن إطار الخطة المتعلقة بالبلدان النامية؛

٢٢ - **ترحب** بالجهود التي بذلها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة للآثار المدمرة الناجمة عن زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على الناس والاقتصاد والبيئة في هايتي، وتحت البرنامج، في هذا الصدد، على أن يواصل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الاضطلاع بدوره الرئيسي في كفالة مراعاة الاعتبارات البيئية في البرنامج الإنساني الشامل للإغاثة والإنعاش؛

٢٣ - **ترحب أيضا** بزيادة التبرعات لصندوق البيئة، وتكرر دعوتها الحكومات التي بوسعها زيادة تبرعاتها للصندوق إلى القيام بذلك؛

٢٤ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفر موارد مالية ثابتة وكافية يمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، على ضرورة النظر في أن ترد بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

٢٥ - **تكرر التأكيد أيضا** على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى غيره من أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

٢٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون 'التنمية المستدامة'، بندا فرعيا بعنوان 'تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين'.

٣ - وفي جلستها ٣٣ المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان 'تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة (A/C.2/65/L.71)'، قدمته نائبة رئيسة اللجنة، تشيلا فورتنز (هنغاريا) على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.43.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة أن مشروع القرار A/C.2/65/L.71 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٥ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، صوّتت نائبة رئيسة اللجنة شفويا الفقرات التالية من مشروع القرار:

(أ) في الفقرة ٨ من المنطوق، حذفت عبارة "وكإسهام في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" الواردة بعد عبارة "كمدخل في العملية المستمرة لتحسين الإدارة البيئية الدولية"، وأضيفت إلى نهاية الفقرة عبارة "توقعا لمساهمة مجلس الإدارة"؛

(ب) في الفقرة ٩ من المنطوق، استعيز عن عبارة "، وتحيط علما بالعمل الجاري" بعبارة "على دعم العمل الجاري"؛

(ج) في الفقرة ١٧ من المنطوق، استعيز عن عبارة "والقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والعلاقات الخارجية التابعة لمنظمة" بعبارة "والمقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة".

٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل كل من فرنسا والمكسيك ببيان بشأن التصويبات التي أدخلت على الصيغتين الإسبانية والفرنسية من مشروع القرار، على التوالي.

٧ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/65/L.71، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٩).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/65/L.71 قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/65/L.43 بسحبه.

ثالثاً - توصيات اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة التنفيذية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٢٠٠/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٤/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وغيرها من القرارات السابقة المتعلقة بمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٢)،

وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٤)،

وإذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٥) ومبادئه،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر القرار ١/٦٥.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.18 والتصويب) القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب) الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.18 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

وإذ تعيد أيضا تأكيد التزامها بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول أعمال البيئة العالمي، والتي تشجع على التنفيذ المتناسك للأبعاد البيئية للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي تنهض بدور النصير الرسمي للبيئة العالمية، على النحو الوارد في إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٦) لعام ١٩٩٧ وفي إعلان نوسا دوا^(٧) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠،

وإذ تلاحظ الدور الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية الثلاثة المخصصة لأصحاب المصلحة المتعددين لإنشاء منتدى حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية،

وإذ تكرر التأكيد على أن بناء قدرات البلدان النامية وتقديم الدعم التكنولوجي لها في الميادين المتصلة بالبيئة عنصران مهمان في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشير إلى خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(٨) في البلدان النامية،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة الأولوية السياسية الممنوحة لإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وازدياد الحاجة لتأمين تمويل مستدام وكاف وميسور ويمكن التنبؤ به لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات،

١ - تحيط علما بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة^(٩) وبالمقررات الواردة فيه^(١٠)؛

٢ - ترحب بإعلان نوسا دوا^(٧) الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ بوصفه إسهاما في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢، وتدعو إلى مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة نشطة وفعالة في العملية التحضيرية للمؤتمر؛

٣ - تسلم بأن التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وتنفيذها يسهمان في زيادة فعالية الإدارة البيئية الدولية، وتحسين حماية البيئة العالمية وإدارتها؛

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق، المقرر ١٩/١، المرفق.

(٧) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/65/25)، المرفق الأول، المقرر د-١١/٩.

(٨) انظر UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/65/25).

(١٠) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وفي هذا السياق، تدعو الدول الأعضاء إلى التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وتنفيذها؛

٤ - **ترحب** بنتائج الاجتماعات الاستثنائية المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتتردام وستوكهولم التي عُقدت في بالي، بإندونيسيا، في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وترحب أيضا بالعملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، وتؤيد بذل مزيد من الجهود عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل مواصلة هذه المناقشات، وتشجع، في هذا الصدد، على التعاون والتنسيق بين الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛ ومن أجل دعم الحكومات في جهودها الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والامتثال لها وإنفاذها؛

٥ - **تؤكد** أهمية تنفيذ النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية^(١١) بوسائل منها، على وجه الخصوص، برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي؛

٦ - **تلاحظ مع التقدير** التقدم المحرز أثناء الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق^(١٢) المعقودة في ستوكهولم في الفقرة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ وتشجع على بذل مزيد من الجهود من أجل اختتام المفاوضات بنجاح، وتدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مواصلة تأمين الدعم الكامل لعملية التفاوض بهدف الانتهاء من وضع الصك قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بغية الاتفاق على صك ملزم قانونا بشأن الزئبق يشمل، في جملة أمور، أحكاما للحد من انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي، ويحدد الترتيبات اللازمة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية، مع الاعتراف بأن قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ بعض الالتزامات القانونية بفعالية بموجب صك ملزم قانونا أمر يتوقف على مدى توافر بناء القدرات وما يكفي من المساعدة التقنية والمالية؛

٧ - **تعترف** بالدور الهام الذي تضطلع به المراكز الإقليمية لاتفاقيتي بازل وستوكهولم، وخصوصا في تنفيذ الالتزامات الدولية وفي مجال نقل التكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز استخدام المراكز الإقليمية

(١١) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفقات الأول - الثالث.

(١٢) انظر UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/21.

بشكل كامل ومنسق من أجل تعزيز إيصال المساعدة على المستوى الإقليمي لتنفيذ الاتفاقيات الثلاث؛

٨ - **تذكّر** بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة د-١١/١ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، المعنون "الإدارة البيئية الدولية"^(١٠)، وتخطط علما بمجموعة الخيارات المتاحة لتحسين الإدارة البيئية الدولية التي حددها فريق الوزراء الاستشاري أو الممثلون الرفيعو المستوى^(١١)، وبال دعوة الموجهة إلى رئيس مجلس الإدارة لكي يحيل مجموعة الخيارات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين كمدخل في العملية المستمرة لتحسين الإدارة البيئية الدولية؛ وتخطط علما أيضا بالعمل الجاري الذي يقوم به فريق الوزراء الاستشاري الذي سيقدم تقريره النهائي إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين توقعاً للمساهمة التي سيقدمها مجلس الإدارة؛

٩ - **تشجع** برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم العمل الجاري الذي يقوم به فريق الاتصال المشترك لأمانات الاتفاقيات الثلاث المعتمدة في ريو دي جانيرو، وفريق الاتصال المعني بالاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي، وتعترف بأهمية تحسين التماسك في تنفيذ الاتفاقيات الثلاث؛ وتسلم بأهمية تعزيز أوجه التآزر فيما بين الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي، دون المساس بأهدافها المحددة؛ وتشجع مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي على النظر في تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد، مع مراعاة التجارب ذات الصلة، وعدم إغفال المركز القانوني المستقل لكل صك من هذه الصكوك واختلاف ولاياتها؛

١٠ - **تؤكد** ضرورة مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات^(١٢)، وتسريع تنفيذها التام بغية تحقيق أهداف الخطة في مجالي بناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية والوكالات المتخصصة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف إلى النظر في تعميم خطة بالي الاستراتيجية في أنشطتها العامة، وتقييم بالحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الذين بوسعهم توفير التمويل والمساعدة التقنية اللازمين القيام بذلك من أجل مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية وتنفيذها تنفيذا تاماً؛

١١ - **تسلم** بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل هو عنصر مكمل له، وتطلب في هذا الصدد إلى برنامج الأمم

(١٣) UNEP/GCSS.XI/4، المرفق.

المتحدة للبيئة أن يوثق عرى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية المعنية ومبادرات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب من أجل وضع أنشطة مشتركة وبذل جهود متضافرة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً لبناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي في إطار خطة بالي الاستراتيجية؛

١٢ - **تدعو** برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المساهمة، لا سيما عن طريق طرح أفكار ومقترحات تعكس كفاءاته وخبراته والدروس التي استخلصها، في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢؛

١٣ - **تكرر التأكيد** على استمرار الحاجة لأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، بإجراء تقييمات بيئية عالمية مستوفاة وشاملة وموثوقة علمياً ووثيقة الصلة بالسياسات، وذلك من أجل دعم عمليات صنع القرار على جميع الصعد، وتلاحظ في هذا الصدد أنه يجري حالياً إعداد كل من التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية وموجزه ذي الصلة الموجه إلى مقرري السياسات، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز صلة سلسلة التوقعات بالسياسات العامة بوسائل منها تحديد خيارات السياسات العامة لتسريع تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، وإثراء العمليات والاجتماعات العالمية والإقليمية التي سيناقش خلالها التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢؛

١٤ - **تؤكد** ضرورة مواصلة توطيد التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة وتوطيد التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وترحب باستمرار المشاركة النشطة للبرنامج في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق إدارة البيئة، وكذلك في عمليات الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج مبادرة "توحيد الأداء" في البلدان التي تنفذ هذه المبادرة؛

١٥ - **تكرر تأكيد** الدور المحوري الذي تضطلع به المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مساعدة البلدان على تعميم أولوياتها البيئية والحفاظ على الوجود الاستراتيجي للبرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج في تحويل التركيز من إنجاز النواتج إلى تحقيق النتائج في حدود ميزانيته وبرنامج عمله، وتدعو إلى زيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز القدرات البشرية والمالية والبرنامجية لجميع المكاتب الإقليمية؛

١٦ - **تلاحظ** التعاون الذي قدمه فريق إدارة البيئة، بوسائل منها العمل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية، في تعزيز أمور من بينها التعاون في برمجة الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، بما في ذلك دعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا^(١٤)، واتفاقية التنوع البيولوجي^(١٥)، بما في ذلك أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠؛

١٧ - **تلاحظ أيضا** المقرر د-١١/٤^(١٦) الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوثيقة الختامية لاجتماع بوسان^(١٦)، والمقرر الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر المعقود في الفترة من ١٨-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(١٧)، والمقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المضمن في الوثيقة 185 EX/43، وتطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دون المساس بالترتيبات المؤسسية النهائية للمنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، أن يعقد بالتشاور مع جميع المنظمات والهيئات المعنية سعيا إلى تفعيل المنتدى تفعيلا كاملا، اجتماعا عاما لتوفير مشاركة كاملة وفعالة لجميع الدول الأعضاء، وبخاصة لممثلي البلدان النامية، لتحديد طرائق وترتيبات مؤسسية للمنتدى في أقرب فرصة ممكنة؛

١٨ - **تهيب** بالجهات المانحة الدولية والثنائية والبلدان الأخرى، التي بوسعها أن تدعم مشاركة ممثلين من البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في الاجتماع العام، إلى القيام بذلك؛

١٩ - **ترحب** بالأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف تعزيز الحماية والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، ومواصلة تعميم الاستراتيجية البحرية والساحلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع إعلان الأمم المتحدة

(١٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

(١٥) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

(١٦) A/65/383، المرفق.

(١٧) انظر UNEP/CBD/COP/10/L.25.

بشأن الألفية^(١٨) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٩).

٢٠ - **ترحب** بالجهود التي بذلها حتى الآن برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة للآثار المدمرة الناجمة عن زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على السكان والاقتصاد والبيئة في هايتي، وتحث البرنامج في هذا الصدد على أن يواصل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، الاضطلاع بدوره الرئيسي في كفالة مراعاة الاعتبارات البيئية في البرنامج الإنساني الشامل للإغاثة والإنعاش؛

٢١ - **ترحب أيضا** بزيادة التبرعات لصندوق البيئة، وتكرر دعوتها إلى الحكومات التي بوسعها زيادة تبرعاتها للصندوق إلى القيام بذلك؛

٢٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفر موارد مالية ثابتة وكافية ويمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، على ضرورة النظر في أن ترد بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

٢٣ - **تكرر التأكيد أيضا** على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى غيره من أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسنتين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، بندا فرعيا بعنوان "تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين".

(١٨) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٩) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.